E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1

حرب غزّة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة على دولة فلسطين

تقديرات أوّلية لغاية 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

©UNDP

الرسائل الرئيسية

أفضت حرب غزة إلى خسائر فادحة في الأرواح وأضرار جسيمة في البنى التحتية. وستؤدّي هذه الخسائر إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية قصيرة وطويلة الأجل، وإلى حرمان طويل المدى، وتدهور في التنمية البشرية ستعاني منه الأرض الفلسطينية المحتلّة بأسرها.

خسائر فادحة في الأرواح

أضرار جسيمة في البنى التحتية

ملاحظة: لا تشمل الأرقام والتقديرات في هذه الورقة القدس الشرقية المحتلة، نظراً إلى النقص في البيانات.

تقريباً
390,000
فرصة عمل ضاعت

تعرّض النشاط الاقتصادي الفلسطيني لصدمة شديدة نتيجةً للحصار الكامل على غزة، وتدمير رؤوس الأموال، والنزوح القسري، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية.

في حين ضاعت 390,000 فرصة عمل تقريباً منذ بداية الحرب، تشير التقديرات الأولية (الشكل 1) إلى أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 يمكن أن تتراوح بين 4 و12 في المائة، وبين 4 و9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب، وذلك حسب المدة التي ستستغرقها الحرب.

من المتوقع أن يسجّل
معدل الفقر
ارتفاعاً حاداً
بين
20% و 45 %

من المتوقع أن يسجّل معدل الفقر ارتفاعاً حاداً ليتراوح بين 20 و45 في المائة، حسب مدّة الحرب[1].

دليل التنمية البشرية
لدولة فلسطين يسجّل
انخفاضاً ما بين
11 و16 عاماً

من المتوقّع أيضاً أن يسجّل دليل التنمية البشرية انخفاضاً حاداً، مما سيرجِع بدولة فلسطين ما بين 11 عاماً و16 عاماً إلى الوراء، حسب شدّة الحرب.

التداعيات الإقليمية
للحرب على غزة
متعددة
الأوجه

ستكون للتداعيات الاقتصادية للحرب آثار مباشرة وغير مباشرة على الوضع الإنساني، بما في ذلك النزوح الواسع النطاق الذي سيؤثّر، بدوره، على الواقع الاقتصادي في المرحلة اللاحقة.

لن يتحقّق التعافي الاقتصادي في غزة فوراً بعد تنفيذ وقف إطلاق النار، نظراً إلى حجم الدمار، وضعف القدرة على الوصول إلى الموارد، بما في ذلك المواد والمعدّات، بفعل الحصار على غزة.

التداعيات الإقليمية للحرب على غزة متعددة الأوجه، وتتوقّف جسامتها على حدّة التصعيد العسكري ونطاقه.

الشكل 1. تداعيات سيناريو الحرب لمدة شهر واحد ولمدة شهرين ولمدة ثلاثة أشهر على الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والفقر في دولة فلسطين (النسبة المئوية للتغيّر مقارنة بالمستويات المتوقّعة لعام 2023)

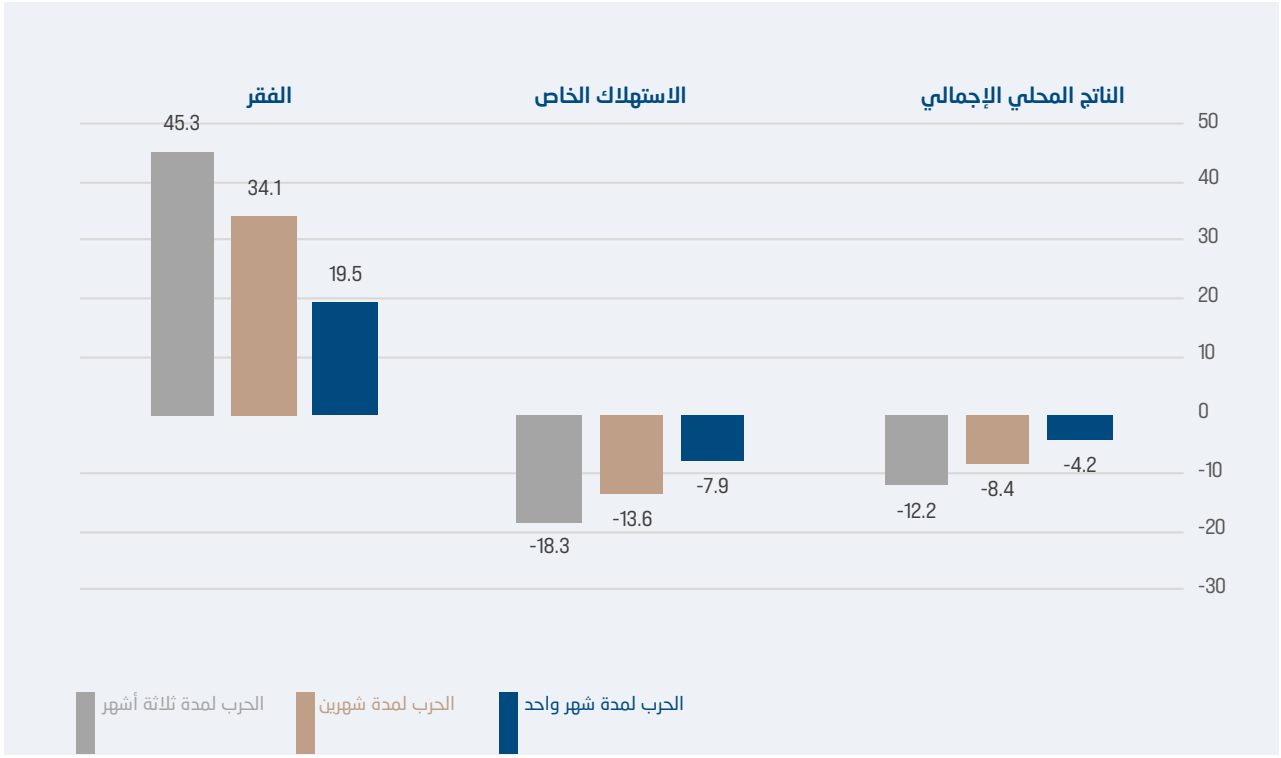

المصدر: تقديرات، استناداً إلى نتائج محاكاة نموذج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للتوازن العام القابل للحوسبة، وإلى حسابات الأخصائيين الاقتصاديين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أُعدّت هذه التقديرات باستخدام البيانات المتاحة، على أساس الخط الدولي للفقر البالغ 6.85 دولار (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) حتى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المرجح أن تتغير التقديرات عند توفّر المزيد من البيانات.

1 الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب

أفضت حرب غزة إلى خسائر فادحة في الأرواح وأضرار جسيمة في البنى التحتية. وستؤدّي هذه الخسائر إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية قصيرة وطويلة الأجل، وإلى حرمان طويل المدى، وتدهورٍ في التنمية البشرية ستعاني منه الأرض الفلسطينية المحتلّة بأسرها. قطاع غزة هو من أكثر المناطق كثافةً سكانية في العالم، إذ تبلغ كثافته السكانية حوالي 6,300 نسمة لكل كلم[2]. وتبلغ الكثافة السكانية في بعض أنحاء شمالي غزة أكثر من 30 ألف نسمة لكل كلم[2]. كما أنّ 40 في المائة من سكان القطاع هم أطفال تقلّ أعمارهم عن 15 عاماً، و60 في المائة من السكان هم لاجئون. والواقع أنّ الأحوال المعيشية في غزة عشيّة الحرب كانت محفوفةً بالمخاطر من جرّاء الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ عام 2007، والذي اقترن بعمليات تصعيد عسكري متكررة، ممّا أدّى إلى استفحال الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي[2].

جسامة الخسائر البشرية الناجمة عن حرب غزة غير مسبوقة. فلغاية 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أي بعد اندلاع الحرب بأربعة أسابيع، بلغ عدد الأشخاص المبلّغ عنهم الذين لقوا حتفهم بسبب القصف الإسرائيلي والعمليات العسكرية الإسرائيلية 9,770 شخصاً، من بينهم 4,008 طفلاً وطفلة و2,550 نساء (67 في المائة من جميع القتلى) (الشكل 2)[3]. وقد أصيب ما لا يقل عن 23,516 شخصاً بجروح[4]، وأمسى نحو 2,100 شخص في عداد المفقودين، ومن بينهم 1,200 طفل وطفلة، يرجح أنهم إمّا علقوا وإما فارقوا الحياة تحت الأنقاض[5]. وقد تجاوز عدد القتلى المبلّغ عنهم في غضون أربعة أسابيع فقط من الحرب حصيلة القتلى في جميع عمليات التصعيد العسكري العنيفة منذ عام 2007 مجموعةً. كما أنّ عدد الأطفال الذين أفيد بمقتلهم خلال ما يزيد قليلاً عن ثلاثة أسابيع في غزة يتجاوز المجموع الإجمالي لأولئك الذين يقتلون سنوياً في النزاعات المسلحة في أكثر من 22 دولة منذ عام 2020[6].

وفي الضفة الغربية تتصاعد حدّة التوترات أيضاً. فقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه بحلول 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قُتل 135 فلسطينياً، من بينهم 42 طفلاً وطفلة، على يد قوات الأمن والجيش الإسرائيلية أو المستوطنين، وأصيب ما لا يقل عن 2,247 شخصاً بجروح[7]. وفي إسرائيل، قتل 1,400 شخص وجُرح 5,400 شخص على الأقل[8].

وحتى اليوم، أسفرت الحرب الحالية عن نزوح أكثر من ضعف عدد النازحين داخلياً خلال حرب عام 2014[9]. ويقدّر عدد النازحين داخلياً في قطاع غزة منذ بدء الحرب بنحو 1.5 مليون شخص[10]. وقد حدث هذا النزوح الكثيف وسط ظروف إنسانية قاسية، منها انقطاع الكهرباء والغذاء والمياه والأدوية، نتيجة للحصار الكامل المفروض على القطاع منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي طال أمدها، والناجمة عن الحصار المفروض أصلاً على غزة منذ 16 عاماً.

وبحلول 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دخل ما مجموعه 421 شاحنة تحمل إمدادات إنسانية إلى القطاع عبر معبر رفح الواقع بين غزة ومصر. ولا تشكّل هذه الإمدادات سوى 3 في المائة من تدفقات المساعدات التي كانت تدخل غزّة قبل الحرب، وكذلك 6 في المائة فقط ممّا هو مطلوب لمنع تفاقم تدهور الحالة الإنسانية المتردّية أصلاً، وفقاً للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا يزال دخول الوقود إلى غزة محظوراً[11].

الشكل 2. إجمالي الخسائر البشرية في غزة حسب العمر والجنس خلال عمليات التصعيد الكبرى، 2008-2023

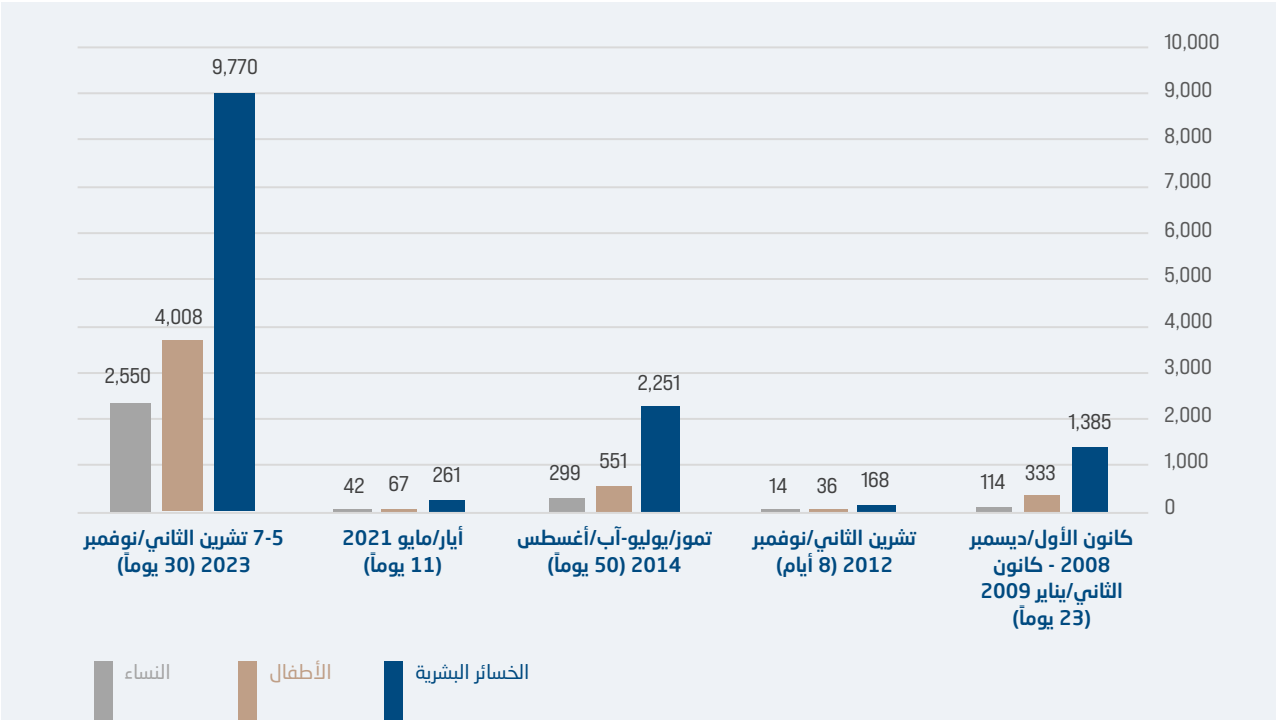

المصدر: بيانات جمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استناداً إلى قاعدة بيانات السجلات التاريخية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ وإلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، التقارير الموجزة بالمستجدات من رقم 1 لغاية رقم 28.

2 تداعيات الحرب على الوضع الصحي

منذ اندلاع الحرب على غزة، خرج أكثر من ثلث المستشفيات ونحو ثلثي مراكز الرعاية الصحية في القطاع عن الخدمة، إما بفعل ما لحقها من أضرار نتيجة للقصف الإسرائيلي وإمّا بسبب نقص الوقود نتيجة للحصار. وبحلول 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وثّقت منظمة الصحة العالمية 101 هجوماً على مرافق الرعاية الصحية في غزة؛ بينما تلقّت المستشفيات الـ 13 المتبقية التي لا تزال تعمل في مدينة غزة وشمالي غزة أوامر بالإخلاء[12]. والمرافق الصحية في مختلف أنحاء غزة مهدّدة بالتوقف عن العمل إذا استمر نقص الوقود والقصف. كما اضطرّت المستشفيات التي لا تزال تشتغل إلى العمل بالحد الأدنى بسبب نقص الوقود[13]، وقد باتت مكتظّة بأعداد متزايدة من المصابين تفوق قدرتها على الاستيعاب. والواقع أن عدد الجرحى[14] قد تجاوز بأكثر من ست مرات عدد الأسرّة التي كانت تؤمّنها المستشفيات قبل الحرب، أي 3,500 سرير[15]. وإضافة إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية الصحية، أدى الحصار على غزة إلى نقص حاد في الإمدادات الطبية[16].

كذلك، تشير التقديرات إلى وجود حوالي 50,000 امرأة حامل في غزة، منهن 5,500 امرأة من المتوقع أن يلدن في غضون شهر من بداية الحرب، و5,500 امرأة من المتوقع أن يلدن في الشهر الثاني من الحرب، في ظل غياب خدمات رعاية الأطفال الحديثي الولادة[17].

ويُرجّح أن يؤدي نقص الغذاء وانقطاع الماء والكهرباء إلى تفاقم تدهور الوضع الصحي، ولا سيّما في حالة الذين يعانون من حالات صحية مزمنة[18]. وتشير التقديرات إلى أن متوسط استهلاك المياه لتلبية جميع الاحتياجات، بما في ذلك الشرب والطهي والنظافة، قد انخفض إلى ثلاثة لترات للفرد في اليوم[19] بحلول 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مقابل 80 لتراً للفرد في اليوم قبل الحرب. وهذا الرقم هو، في الواقع، أقل بكثير من الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية (150 لتراً في اليوم للفرد). وقد انخفض استهلاك المياه في قطاع غزة حالياً انخفاضاً حاداً حتى بلغ ما معدّله 8 في المائة من مستويات الاستهلاك اليومي العادي قبل الحرب[20]. وقد أُغلقت جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس، إما بسبب نقص الوقود وإما بسبب إصابتها بأضرار. كذلك، يشكّل تكديس النفايات الصلبة خطراً هائلاً على الصحة العامة في الملاجئ المكتظّة[21].

سكان غزة هم أصلاً في حالة إجهاد شديد. ولا شكّ في أنّ هذا الوضع قد تفاقم بشكل متسارع منذ بداية

الحرب، تحت وطأة عوامل التوتر القاهرة التي يتعرّض لها الفلسطينيون. وقد حلت دولة فلسطين في المرتبة الرابعة بين الدول العربية من حيث انتشار حالات الإجهاد (37.6 في المائة)، وفي المرتبة الثالثة من حيث انتشار حالات الاكتئاب (34.7 في المائة). وتسجّل غزة معدّلات أعلى بكثير، حيث 47.4 في المائة من السكان في حالة إجهاد، و50.8 في المائة في حالة اكتئاب[22].

سيكون للحرب أثر جسيم وغير متكافئ على الأشخاص ذوي الإعاقة. ويصنّف نحو 6.8 في المائة من مجموع السكان في غزة من فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذه النسبة أعلى من المتوسط القُطري، وتقديره 5.8 في المائة من مجموع السكان[23]. وعدد الأشخاص ذوي الإعاقة مرشّح للتزايد، في ظلّ تصاعد عدد المصابين وتناقص قدرات الرعاية الصحية.

3 الأضرار على المباني والبنى التحتية

تفيد التقارير أنّ 45 في المائة على الأقلّ من المساكن في غزة قد دمّرت أو تضرّرت بسبب القصف الإسرائيلي[24]. وبحلول 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم الإبلاغ عن تدمير ما لا يقل عن 35,000 وحدة سكنية بالكامل، في حين تعرضت حوالي 212,000 وحدة لأضرار جزئية[25]. وقد تعرض ما يزيد عن 40 في المائة من المرافق التعليمية للأضرار، بما في ذلك ما لا يقل عن 33 مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)[26]. ونتيجة لذلك، لا يتمكن الآن 625,000 طالب من الحصول على أي تعليم[27].

الشكل 3. تقييم يونوسات للأضرار في غزة

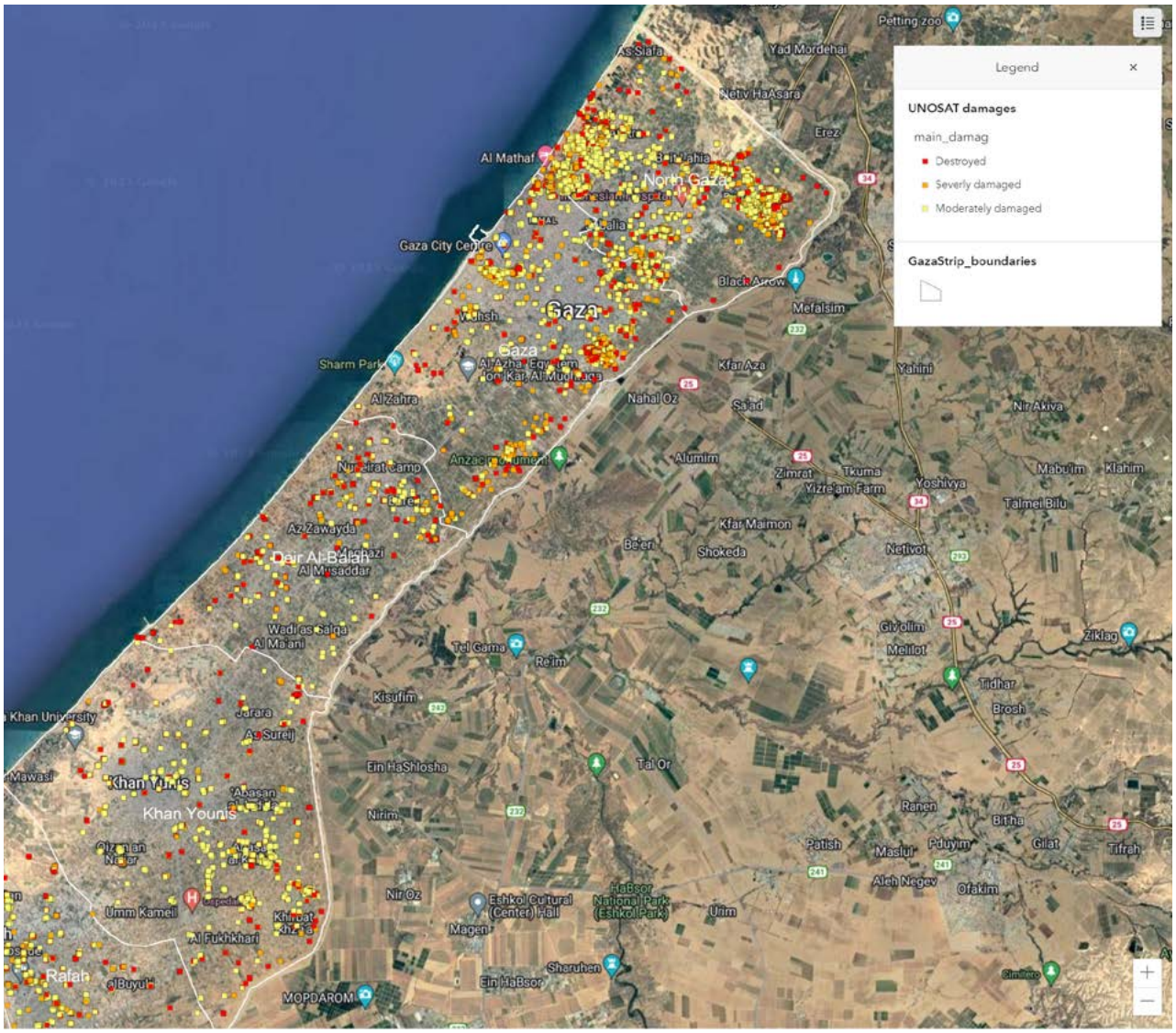

المصدر: يونوسات (في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً أولياً للأضرار التي لحقت بالمباني، باستخدام تقييم الأضرار الشامل السريع لمركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات) في المحافظات الخمس، وهي شمال غزة، ومدينة غزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح (الشكل 3). وخلص هذا التقييم إلى أن ما بين 4.2 و6.6 في المائة من المباني الموجودة في تلك المحافظات قد دمرت أو تضررت. ووفقاً لتحليل الأضرار المستند إلى بيانات الأقمار الصناعية الذي أجري في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونشرته صحيفة واشنطن بوست في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تضرّر ما يقارب 30,000 مبنى شمال الأراضي الرطبة في غزة[28]. ومع ذلك، يمكن أن تظهر الأضرار في صور الأقمار الصناعية أصغر مما هي عليه في الواقع، لأن هذه الصور قادرة فقط على التقاط الأضرار التي لحقت بأسطح المنازل وليس جوانب المباني، كما أنّ المباني قد تضمّ عدداً متفاوتاً من الوحدات السكنية[29].

باستخدام صور الأقمار الصناعية الضوئية ليلاً، أشارت تقديرات يونوسات إلى تلاشي 90 في المائة من الإضاءة في بعض مناطق غزة بحلول 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مقارنة بيوم 14 أيلول/سبتمبر 2023 (الشكل 4). وشهدت محافظة خان يونس انقطاعاً في التيار الكهربائي يكاد يكون الأقسى، وناهز معدّله 95 في المائة[30]. ولا تزال الإضاءة منخفضة جداً في مختلف أنحاء غزة منذ ذلك الوقت.

خلُص تقييم الأضرار الزراعية الذي أجراه يونوسات في محافظتين فقط، هما شمال غزة ومدينة غزة، إلى أنّ نسبة تتجاوز 36 في المائة من البيوت الزراعية أصيبت بتدمير كامل أو بأضرار من جراء الحرب. وأشار وجود الحفر بحلول 15 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في شمال غزة ومدينة غزة، على التوالي، إلى تضرّر 1,023 حقلاً في هاتين المحافظتين.

وتظهر صور الأقمار الصناعية أيضاً أنّ ما مجموعه 539 طريقاً قد تضرّر في شبكة الطرق في شمالي غزة.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قطعت إسرائيل بالكامل إمدادات المياه إلى غزة عدة مرات، منها في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومؤخّراً في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحتى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دُمّر عشرون مرفقاً للمياه والصرف الصحي[31]. وقد تسبب نقص الوقود في التعطيل التام أو القصور في تشغيل مرافق الخدمات، مثل ضخ المياه، ومحطات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة، ومحطات توليد الكهرباء[32]. وبحلول 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أغلقت 60 بئراً للمياه البلدية وما لا يقل عن 25 محطة لضخ مياه الصرف

الشكل 4. التباين في صور الأقمار الصناعية الليلية في غزة (14 أيلول/سبتمبر-12/11 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

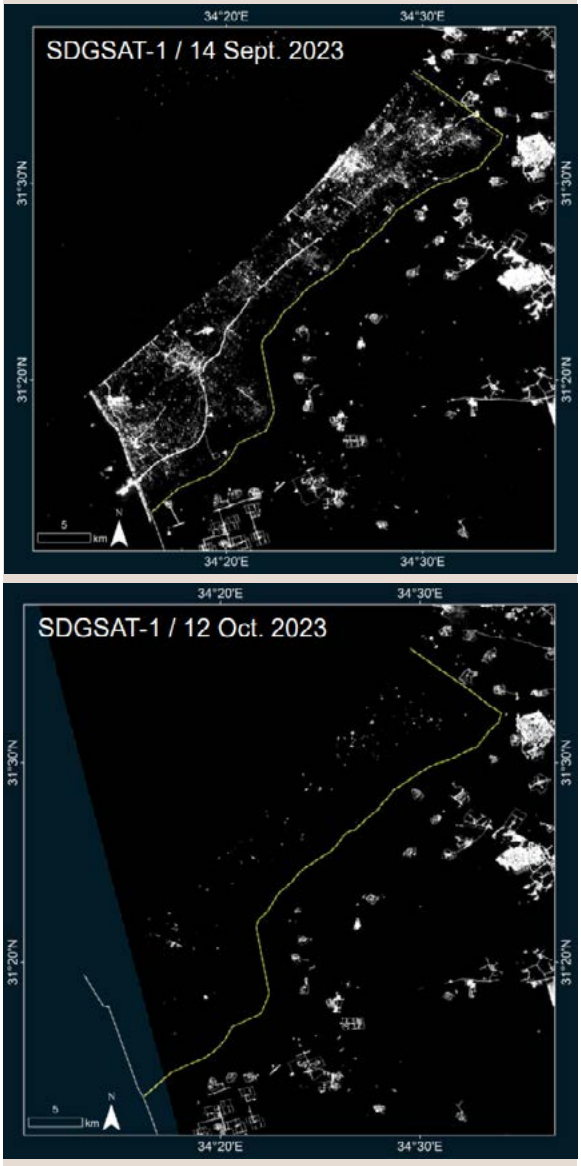

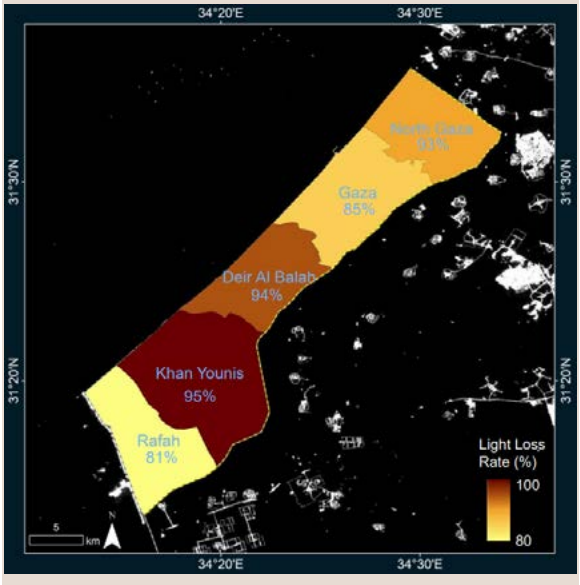

المصدر: يونوسات (في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

الصحي بسبب نقص الوقود وعدم قدرة مشغّليها على الوصول إليها[33].

إنّ هذا الدمار الهائل سيرجع بغزة سنين إلى الوراء. فآثاره لن تقتصر على خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، بل ستمتد إلى الأجل الطويل. وقياساً على حركة إعادة الإعمار في غزة سابقاً، يمكن القول إن أي جهد على هذا الصعيد سيكون بطيئاً، إلى حد يلحق عواقب وخيمة بالنشاط الاقتصادي والصحة والتعليم وآفاق التنمية في المستقبل. فبعد عام واحد من هجوم 2021 مثلاً، أعيد بناء 200 منزل فقط من أصل 1,700 منزل مدمّر[34]. وبالإضافة إلى ما تتطلبه إعادة الإعمار من مبالغ طائلة، يُتوقع أن يحول الحظر المفروض على مرور مواد البناء «المزدوجة الاستخدام» عبر المعابر الحدودية دون تقدّم جهود إعادة الإعمار بالسرعة اللازمة.

4 الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والتنمية البشرية

سوف يزيد انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي في دولة فلسطين لا محالة. فالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الغزاوية كان مزرياً منذ ما قبل الحرب الراهنة، التي من المتوقع أن تكون لها تداعيات عميقة ومتعددة الأوجه. وتشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر في غزة (حسب الخط الوطني للفقر) قد بلغ 61 في المائة في عام 2020[35]. ووفقاً لنتائج محاكاة نموذج الإسكوا للتوازن العام القابل للحوسبة لدولة فلسطين[36]، ومع أخذ ثلاثة سيناريوهات للحرب في الاعتبار، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر (باستخدام الخط الدولي للفقر، الأكثر ملاءمة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى) من خط الأساس الحالي البالغ 26.7 في المائة في عام 2023 إلى 31.9 في المائة في سيناريو استمرار الحرب لمدة شهر، وإلى 35.8 في المائة في سيناريو استمرار الحرب لمدة شهرين، وإلى 38.8 في المائة في سيناريو استمرارها لثلاثة أشهر[37].

وقد طال انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المتوسط 62.9 في المائة من الأسر في غزة في عام 2022. وأفادت نسبة تتجاوز 73 في المائة من الأسر أنها تلقت مساعدات إنسانية في الأشهر الستة السابقة للتقييم، في حين ذكرت أكثر من 50.5 في المائة من الأسر أن «المساعدات غير الحكومية أو الخيرية» هي مصدر دخلها الرئيسي[38]. وقد تسببت الحرب حتى الآن في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في غزة، وفي استمرار نفاد مخزونات المواد الغذائية[39]. وأدى ذلك إلى تفاقم خطر سوء التغذية، لا سيّما بين الرضع والأطفال الصغار، مما قد يفضي إلى إصابتهم بالضعف الإدراكي، وإلى ظهور الأمراض، وتفشّي الأوبئة في نهاية المطاف[40]. وفي عام 2021، أصاب التقزّم في غزة أكثر من 10.3 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، في حين أصاب نقص الوزن والهزال 2.5 في المائة و2.4 في المائة من الأطفال على التوالي[41]. وبحلول 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفيد بأن مخزونات الأغذية تكفي لمدة تقل عن أسبوع، وأن المطحنة الوحيدة العاملة لا تستطيع طحن القمح بسبب انقطاع الكهرباء[42].

ومن المتوقع أن يعود ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي بتداعيات شديدة على الأسر التي أصبحت تعيلها نساء منذ عهد قريب. فمنذ اندلاع الحرب الحالية، انضمّت 1,725 أسرة جديدة إلى الأسر التي تعيلها نساء في غزة، نتيجةً لمقتل الرجال الذين كانوا يعيلونها، بينما فقدت 23,181 أسرة تعيلها نساء منازلها[43]. وستكون حالة هذه الأسر صعبة جداً إذا كانت معيلة العائلة الجديدة عاطلة عن العمل، أو ما لم تكن قد شاركت في سوق العمل من قبل.

ازدادت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد. ومن المتوقّع أن تتفاقم تحت وطأة الأضرار التي تلحقها الحرب بالتعليم والصحة والخدمات الأساسية، وفي ظلّ تردّي كفاءة برامج الحماية الاجتماعية القائمة نتيجة لتدهور الحيّز

المالي المحدود أصلاً، مما يترك السكان المعرّضين لمخاطر متزايدة دون دعم كافٍ لمواجهة تداعيات الحرب[44].

وتشير التقديرات إلى أنّه بحلول بداية الأسبوع الثالث من الحرب، أصبح جميع سكان غزة تقريباً يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (96 في المائة)، وذلك استناداً إلى الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد الذي يحسب أوجه الحرمان المتزامنة التي يعاني منها السكان في سبعة أبعاد للرفاه، والذي يتضمن 22 مؤشراً مصممةً خصيصاً لتلائم السياق الفلسطيني (خلافاً للدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، المصمّم خصيصاً ليعكس أقصى أشكال الحرمان في أكثر البلدان فقراً في العالم)[45]. بعبارة أخرى، يعاني جميع الفلسطينيين المقيمين في القطاع تقريباً، والبالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، من الفقر المتعدد الأبعاد، ويحتاجون إلى حد أدنى من الدعم للبقاء على قيد الحياة[46].

ومن المرجّح أن تفضي الحرب إلى العودة بمستوى التنمية البشرية عموماً لدولة فلسطين ما بين 11 عاماً و16 عاماً إلى الوراء، وذلك بفعل تراجع مستويات التحصيل العلمي، وانخفاض العمر المتوقّع، وتدنّي نصيب الفرد من الدخل، ونقص التغذية. وقد تراجع دليل التنمية البشرية من 0.703 في عام 2013 إلى 0.698 في عام 2014، ومن 0.716 في عام 2020 إلى 0.715 في عام 2021[47]، في أعقاب التصعيد العسكري في الفترة من تموز/يوليو إلى آب/أغسطس 2014، والتصعيد العسكري في أيار/مايو 2021، على التوالي. وفي عام 2014، انخفض متوسط العمر المتوقّع بمقدار 1.4 سنة. ونظراً إلى فداحة الحرب الحالية، التي أسفرت لغاية الآن عن أكثر من ثلاثة أضعاف عدد القتلى في أقل من نصف المدة الزمنية، وعن أضرار أكبر بكثير في البنى التحتية عموماً، وفي ضوء تقديرات نموذج التوازن العام القابل للحوسبة بشأن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن تكون للحرب الحالية تداعيات جسيمة على دليل التنمية البشرية.

وقد جرى تقييم تداعيات الحرب على دليل التنمية البشرية حسب عدة سيناريوهات (الشكل 5). السيناريو 1 يفترض حدوث انخفاض قدره سنة واحدة في متوسط العمر المتوقع، وانخفاض قدره 0.5 سنة في عدد سنوات الدراسة المتوقّعة، وغياب أي تأثير على متوسط سنوات الدراسة، وانخفاض بنسبة 10 في المائة في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقارنة بعام 2021. وتظهر المحاكاة أن دليل التنمية البشرية سينخفض من 0.715 في عام 2021 (أحدث البيانات المتاحة) إلى 0.700 في فترة ما بعد الحرب، مما يعني أن دولة فلسطين سترجع 11 سنة إلى الوراء (إلى مستويات عام 2012).

وحسب السيناريو 2، تبقى مؤشرات مستويات التحصيل العلمي ثابتة، نظراً إلى أنّها تتغيّر ببطء في العادة. ويفترض هذا السيناريو حدوث انخفاض قدره عامان في متوسط العمر المتوقّع، وانخفاض بنسبة 15 في المائة في

الشكل 5. تراجع قيمة دليل التنمية البشرية لدولة فلسطين: نتائج المحاكاة

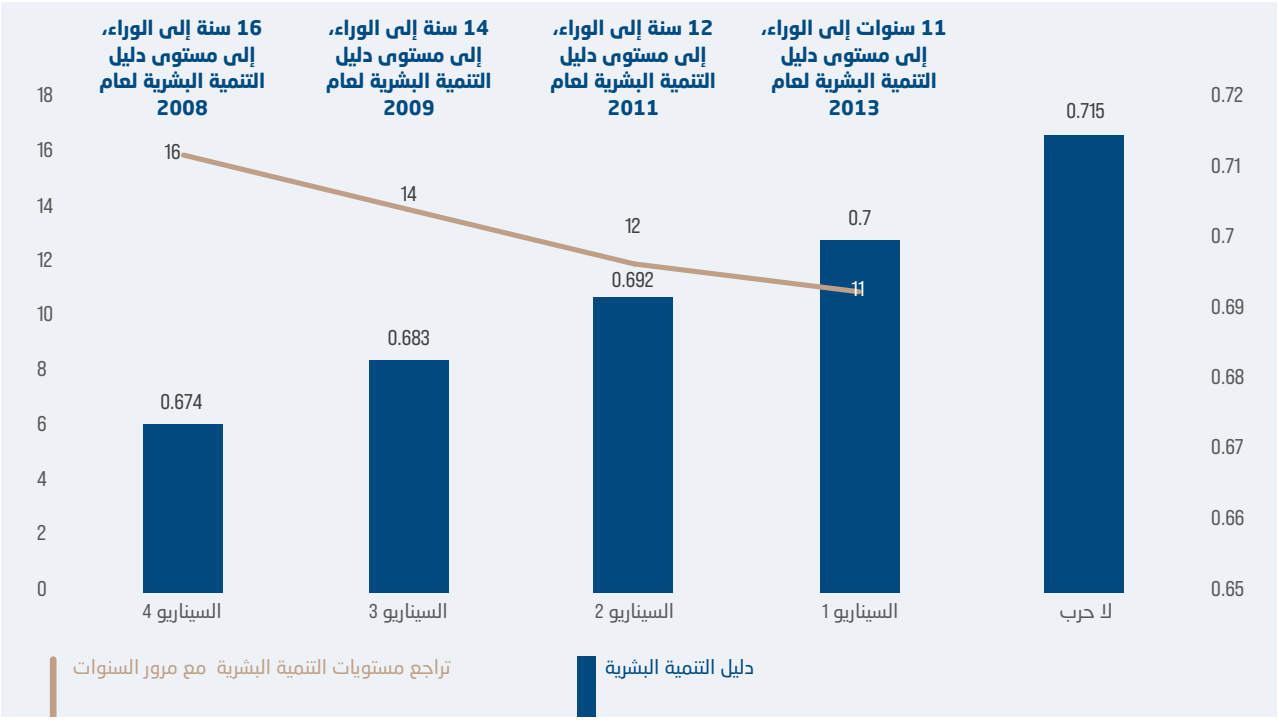

المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دولة فلسطين.
ملاحظة: ترد مستويات دليل التنمية البشرية على (المحور الأيمن)، ويقيس الشريط الأزرق عدد سنوات التنمية التي الضائعة ضاعت (على المحور الأيسر) نتيجةً للحرب. وأرقام ما بعد الحرب هي تقديرات أعدّها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استناداً إلى السيناريوهات الأربعة المبيّنة في النص.

الشكل 6. تراجع دليل التنمية البشرية على المستوى دون الوطني، نتائج المحاكاة

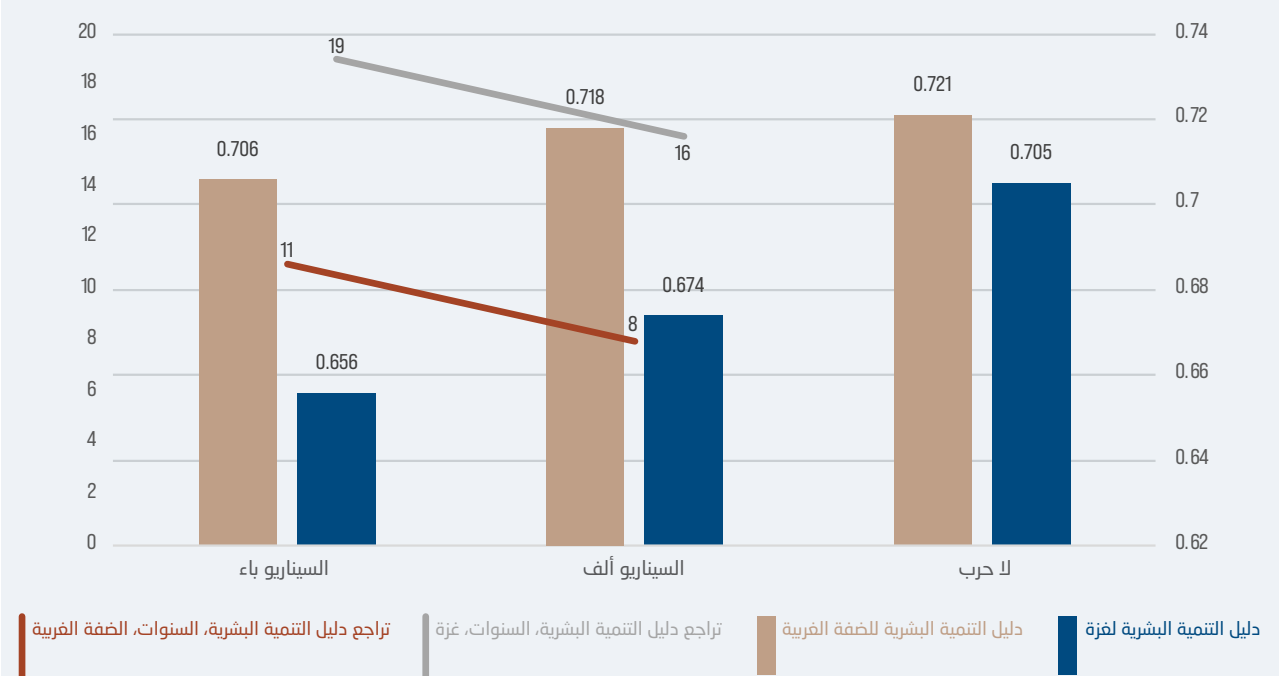

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستخدام بيانات دون وطنية مأخوذة من قاعدة بيانات التنمية البشرية دون الوطنية، النسخة 7.0. والبيانات المجمَّعة لقطاع غزة والضفة الغربية هي متوسّطات حسابية لدليل التنمية البشرية الخاص بكلّ منهما.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقارنة بمستواه في عام 2021. وتشير المحاكاة إلى أن دليل التنمية البشرية سينخفض إلى 0.692 في فترة ما بعد الحرب، مما سيعيد دليل التنمية البشرية لدولة فلسطين فعلياً إلى مستوياته في عام 2011، أي 12 عاماً إلى الوراء.

ويفترض السيناريو 3 انخفاض سنوات الدراسة المتوقّعة بمقدار عام واحد، وعدم تأثّر متوسط سنوات الدراسة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع لمدة ثلاث سنوات، وتراجُع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بما قدره 15 في المائة مقارنة بمستواه في عام 2021. وفي إطار هذا السيناريو، تشير المحاكاة إلى أن دليل التنمية البشرية سينخفض إلى 0.683 في فترة ما بعد الحرب، ليعود إلى المستويات التي شهدها عام 2009، مما سيرجِع بدولة فلسطين 14 عاماً إلى الوراء.

وفي ضوء الاتجاهات الحالية لعدد القتلى، الذين يشكّل الأطفال 40 في المائة منهم، ولهيكلهم العمري، تشير التقديرات إلى أنّ متوسط العمر المتوقّع سيواصل انخفاضه إذا استمرت نفس وتيرة وقوع الخسائر البشرية حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. ويفترض السيناريو 4 انخفاض متوسط العمر المتوقّع بخمس سنوات، ويبقي على سائر افتراضات السيناريو 3. ومن شأن ذلك خفض دليل التنمية البشرية إلى 0.674، والرجوع بالبلد 16 عاماً إلى الوراء (أي إلى مستويات عام 2007).

غير أنّ اعتماد المتوسّطات يخفي تفاصيل تداعيات الحرب على التنمية البشرية على المستوى دون الوطني.

فوفقاً لسيناريو انخفاض متوسط العمر المتوقّع لمدة عامين، وانخفاض سنوات الدراسة المتوقّعة بسنة واحدة، وعدم حدوث انخفاض في متوسط سنوات الدراسة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غزة بنسبة 20 في المائة، يُقدّر أن ينخفض دليل التنمية البشرية لغزة إلى 0.674 مقارنةً بمستواه المقدّر لعام 2021 والبالغ 0.705، أي أن يتراجع إلى مستواه في عام 2007. أمّا في حال انخفاض متوسط العمر المتوقع لمدة خمس سنوات، وانخفاض سنوات الدراسة المتوقعة لمدة عام واحد، وانخفاض متوسط سنوات الدراسة بمقدار 0.5 سنة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غزة بنسبة 20 في المائة، فمن المتوقع أن يتراجع دليل التنمية البشرية أكثر، حتى يصل إلى 0.656، أي إلى مستواه في عام 2004.

وفي الضفة الغربية، ووفقاً لسيناريو عدم انخفاض متوسّط العمر المتوقّع، وعدم انخفاض سنوات الدراسة المتوقعة، وعدم انخفاض متوسط سنوات الدراسة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 5 في المائة، يُقدّر أن يصل دليل التنمية البشرية للضفة الغربية إلى 0.718، بعد أن بلغ مستواه التقديري 0.721 في عام 2021. أمّا في حال انخفض متوسط العمر المتوقع لمدة عام واحد، وانخفضت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 0.5 عام، ولم ينخفض متوسط سنوات الدراسة، وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 10 في المائة، فيُتوقّع أن يتراجع دليل التنمية البشرية إلى 0.706، أي إلى مستواه في عام 2012.

5 التداعيات الاقتصادية للحرب

تقدّر هذه الورقة التداعيات الاقتصادية للحرب الحالية، في ظل افتراضات مختلفة وآراء خبراء متعددة، وكذلك من خلال نموذج ديناميكي للتوازن العام القابل للحوسبة لدولة فلسطين، وذلك لتحليل التداعيات الاقتصادية المحدَّدة للصراع تحليلاً وافياً. وفي نموذج التوازن العام القابل للحوسبة، تم النظر في ثلاثة سيناريوهات للحرب الحالية، وفي قنوات تفشّي تداعيات كل منها. ويفترض السيناريو الأول استمرار الحرب لمدة شهر واحد، وتدمير 4 في المائة من مخزون رأس المال خلال هذا الشهر على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة. ويفترض السيناريو الثاني استمرار الحرب لمدة شهرين، وتدمير مخزون رأس المال بنسبة 6 في المائة. أما السيناريو الثالث، فيقدّر أن تستمر الحرب لمدة ثلاثة أشهر، وأن تدمَّر نسبة 7 في المائة من مخزون رأس المال. وتفترض المحاكاة أيضاً أن ينخفض إجمالي إنتاجية عوامل الانتاج إلى الصفر في غزة، وإلى 50 في المائة من متوسطه الشهري في الضفة الغربية. ومن المتوقع أن تتوقف كافة التدفقات المالية – العامة والخاصة – إلى الأرض الفلسطينية المحتلة خلال المدة المفترضة للحرب.

ألف. التداعيات المتوقّعة على فرص العمل والأعمال التجارية

كانت البطالة في غزة في الأصل أعلى بثلاثة مرات ونصف (46 في المائة) مما كانت عليه في الضفة الغربية (13 في المائة). وسجّلت المحافظتان اللتان أمرت السلطات الإسرائيلية بإخلاء المدنيين منهما، وهما شمال غزة ومدينة غزة، 56.2 في المائة من إجمالي نسبة التشغيل في القطاع. وتبلغ البطالة أعلى مستوياتها بين النساء (66.2 في المائة في غزة مقابل 29 في المائة في الضفة الغربية) والخريجين الشباب (74 في المائة في غزة مقابل 29 في المائة في الضفة الغربية)[48]. ويوظّف قطاع الخدمات أعلى نسبة من العاملين، تليه مباشرة الأنشطة التجارية والمطاعم والفنادق. وعادة ما يكون التوظيف في الخدمات، مثل السياحة، شديد التأثّر بالصدمات[49]. وتعاني دولة فلسطين أيضاً من ارتفاع معدل العمل في الاقتصاد غير النظامي (53 في المائة من جميع العاملين في عام 2022)، حيث يفتقر العاملون إلى الضمان الاجتماعي والمزايا وتقديمات الحماية الأخرى. ويعمل حوالي 14 في المائة من القوى العاملة الفلسطينية[50] في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية، ومن بينهم حوالي 20,000 عامل من غزة، وفقاً لمنظمة العمل الدولية[51].

وفي اليوم الأول من الحرب الحالية، ألغت السلطات الإسرائيلية تصاريح العمل لآلاف العمال الفلسطينيين في إسرائيل، فبقي العديد منهم أما عالقاً في الضفة الغربية أو محتجزاً في إسرائيل[52]. وتم إطلاق سراح العمال المحتجزين وإعادتهم إلى غزة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023[53]، مع الإشارة إلى أن هؤلاء العمال يحققن دخلاً يُقدّر بمبلغ 3 مليار دولار سنوياً. وعلاوة على ذلك، تخلق القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل داخل الضفة الغربية صعوبات لـ67,000 عامل فلسطيني لديهم وظائف في محافظات غير أماكن إقامتهم، مما يعرضهم لخطر فقدان وظائفهم[54]. وخلصت دراسات إلى أنّ تداعيات العنف والقيود على الحركة كبيرة على الأجور والتوظيف والناتج المحلي الإجمالي في دولة فلسطين[55].

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى فقدان 61 في المائة من فرص العمل في غزة، أي ما يعادل 182,000 وظيفة، مع بلوغ الحرب شهرها الأول. كما فقدت نسبة 24 في المائة من فرص العمل، أي ما يعادل 208,000 وظيفة، في الضفة الغربية[56]. وتظهر النتائج الأولية لنموذج الإسكوا للتوازن العام القابل للحوسبة ارتفاعاً في مستوى البطالة يتراوح بين 5 و13 نقطة مئوية، وذلك حسب مدة الأعمال العدائية، مقابل 24.7 في المائة قبل الحرب الحالية مباشرة.

ويمكن أن تكون للصراع أيضاً تداعيات متعددة الأوجه على الأعمال التجارية. وبشكل خاص، من شأن الحرب الحالية أن تلحق الضرر بعمليات الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي يُقدّر أنها تشكل نحو 98 في المائة من جميع الشركات في دولة فلسطين، والتي تملك قدرات وموارد محدودة لتحمّل الصدمات. وكل ذلك يؤدي إلى تفاقم مستويات البطالة.

باء. تداعيات الحرب على الاقتصاد الكلي

تشير الحسابات التقريبية إلى خسائر محتملة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تصل إلى 15 في المائة إذا استمرت الحرب لثلاثة أشهر، وذلك مقارنة بالمستوى المتوقّع لعام 2023 قبل الحرب. وفي حالة السيناريوهات الثلاثة التي تم وصفها في بداية هذا الفصل، يظهر النموذج الديناميكي للتوازن العام القابل للحوسبة لدولة فلسطين تباطؤاً كبيراً في النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

بعد بلوغ الحرب شهرها الأول، من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني قد انخفض بمقدار 4.2 في المائة، مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب لعام 2023، مما يعني تكبُّد خسائر قدرها 857 مليون دولار. وإذا استمرّت الحرب لشهر ثانٍ، فسترتفع الخسائر الاقتصادية المقدّرة إلى 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 1.7 مليار دولار. وإذا استمرّت لشهر ثالث، فسترتفع الخسائر إلى 12.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي إلى 2.5 مليار دولار (الشكل 7).

ومن المتوقع أن يعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض التدفقات التجارية وتدفقات رأس المال، وتراجع الاستثمارات المستقبلية، وتدنّي الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك في مجال النقل، وزيادة انعدام الأمن بشكل عام[57]، مع ما لذلك من آثار سلبية دائمة على الناتج والإنتاجية المحتملَين لسنوات عديدة. ومع اقتراب مرور شهر واحد على بداية الحرب، من المتوقع أن يكون إجمالي الاستثمار قد انخفض بنسبة تصل إلى 15.3 في المائة مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب لعام 2023، بينما يُتوقع أن ينخفض إجمالي الصادرات والواردات بنسبة 13.2 في المائة و4 في المائة على التوالي. وإذا استمرت الحرب لمدة ثلاثة أشهر، فيُقدّر أن ينخفض الاستثمار بنسبة تصل إلى 44.3 في المائة، وأن تتراجع الصادرات بنسبة تصل إلى 27.7 في المائة والواردات بنسبة تصل إلى 14.3 في المائة. ولذلك، من الواضح أنّ التداعيات الاقتصادية للحرب ستتفاقم أكثر كلّما طال أمدها أكثر.

الشكل 7. خسائر الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين في عام 2023 حسب سيناريوهات الحرب لشهر واحد، وشهرين، وثلاثة أشهر (مليارات الدولارات)

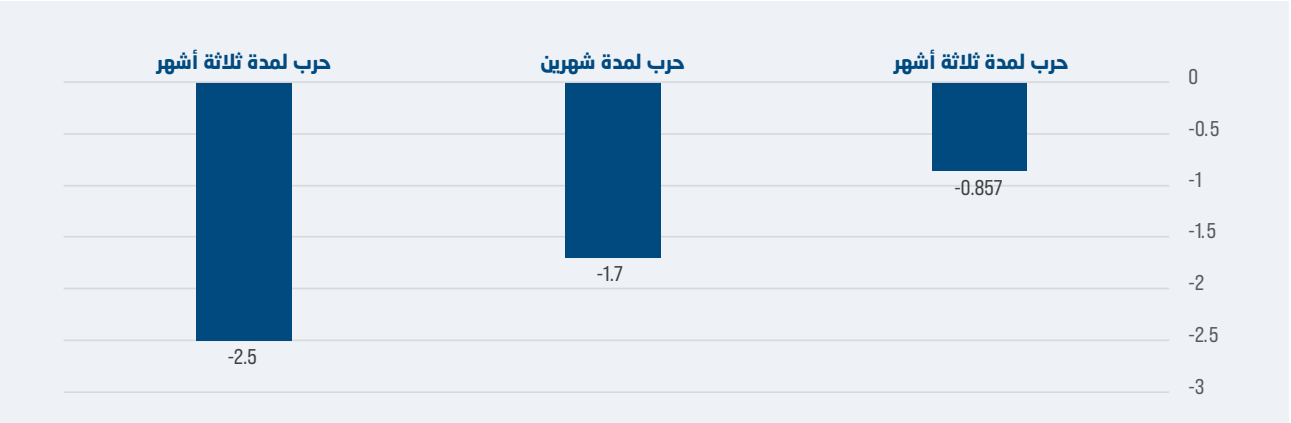

المصدر: تقديرات، استناداً إلى نتائج محاكاة نموذج الإسكوا للتوازن العام القابل للحوسبة، وحسابات أجراها الأخصائيون الاقتصاديون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستخدام البيانات المتاحة لغاية 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المرجح أن تتغير التقديرات عند توفّر المزيد من البيانات.

ومن المرجح أن تكون للحرب أيضاً تداعيات على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ففي ظل السيناريو المتفائل، حيث يعود النشاط الاقتصادي بأكمله إلى طبيعته، وحيث وحده تدمير مخزون رأس المال يستمرّ في التأثير على الاقتصاد في عام 2024، يُتوقع أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 انخفاضاً إضافياً قدره 904 ملايين دولار (4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2024) إذا استمرت الحرب لمدة شهر واحد، وانخفاضاً إضافياً بقيمة 1.5 مليار دولار (6.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024) إذا استمرت الحرب لمدة شهرين، و1.9 مليار دولار (8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024) إذا استمرت الحرب ثلاثة أشهر.

يشير الدين العام المترتب على دولة فلسطين منذ ما قبل الحرب الحالية إلى إنّ وضعها المالي غير مستدام. ومن المتوقع أن يتدهور وضع الدين بسبب احتمال توقّف أو انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية، والتي شكلت حوالي 64 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2022. في الوقت نفسه، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع مرتبات الموظفين العموميين كاملة. ويُخشى أن يقع الاستقرار المالي لدولة فلسطين، المحفوف أصلاً بالمخاطر، في مخاطر أكبر بسبب الحرب. وكان صندوق النقد الدولي قد حذّر قبل الحرب من مخاطر عدم استقرار القطاع المصرفي بسبب سحب السيولة، وانخفاض الإنفاق الضريبي، وتعطيل العلاقات مع المصارف الإسرائيلية، وتزايد الأصول غير المنتجة، لا سيّما في قطاع العقارات. ومن المتوقع أن تؤدي الحرب إلى زيادة مخاطر التخلّف عن سداد القروض، مما سيعرّض القطاع المصرفي في غزة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة لضغوط جمّة ويمعن في تهديد الاستقرار المالي[58].

يمكن أن تخلّف الحرب الحالية تداعيات إقليمية وعالمية أوسع نطاقاً. وعند البحث في التداعيات الإقليمية والعالمية المحتملة، يتّضح أنّ لهذه الحرب قدرة على التأثير من خلال أسعار النفط، التي تشهد ارتفاعاً معتدلاً حتى الآن. فالمزيد من التصعيد يمكن أن يفضي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ينجم عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج والنقل، ونتيجته الحتمية مزيد من التضخم. ومن شأن أيّ تصعيد إقليمي أن يؤدي إلى تعطيل حركة التجارة، ولا سيّما في حال إغلاق الموانئ والمعابر الحدودية. وتتوقع شركة بلومبرغ انخفاضاً بنسبة 1 في المائة في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في حال نشوب حرب إقليمية واسعة النطاق[59]. ويمكن أن تدفع الحرب البلدان المجاورة إلى سحب الموارد من العمل الإنمائي وتوجيهها إلى النفقات الأمنية. وحسب هذا السيناريو، قد يعتمد المستثمرون نهجاً يتوخّى الحذر ويتجنّب المخاطرة، ممّا يؤخر قرارات الاستثمار خشية حدوث تقلبات متزايدة في قطاعات الأصول الرئيسية في المنطقة وقطاعات السلع والسياحة والعقارات. ويمكن أن تُضعف الحرب، كذلك، ثقة المستهلكين في البلدان المجاورة.

6 ملاحظات ختامية

إضافة إلى الخسائر في الأرواح التي بلغت حدّ الكارثة، لا تزال حرب غزة والحصار الكامل الذي تفرضه إسرائيل على القطاع يقوّضان الأمن البشري للشعب الفلسطيني. وقد أغرقت الحرب والحصار سكان غزة في حرمان لا مثيل له وفقر متعدد الأبعاد غير مسبوق، مما أدى إلى كارثة إنسانية فادحة. وما يواجهه سكان غزة ليس فقط دمار مادي يلحق بالمنازل والبنى الأساسية، بل أيضاً حرمان من الخدمات الأساسية، من رعاية صحية ومياه وطاقة وغذاء وتعليم وعمل ودخل وتحويلات مالية وحقوق وحريات أساسية.

يطلب فريق المساعدات الانسانية القطري في دولة فلسطين 1.2 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الفورية لـ2.7 مليون شخص (جميع سكان غزة و500,000 نسمة في الضفة الغربية) بحلول نهاية عام 2023.

وكانت غزة تعاني في الأصل من الآثار الطويلة الأمد للاحتلال المزمن. ولذلك، على الرغم من أن بعض الآثار الشاملة للحرب الحالية قد لا تلاحَظ لأنها قائمة منذ زمن (على سبيل المثال قلّة حركة رأس المال، والقيود المفروضة على التجارة، ومحدودية حركة اليد العاملة)، فهذه الحرب سوف تفاقم تلك التحديات لا محالة.

وتتطلّب معالجة تداعيات الحرب على الاقتصاد والمجتمع والتنمية البشرية في دولة فلسطين جهوداً استثنائية. وستكون بعض التداعيات على حياة الفلسطينيين طويلة الأجل، كما ستكون جهود إعادة التأهيل والتعافي الاجتماعي والاقتصادي بطيئة وحافلة بالتحديات.

وعلى الرغم من أن الحرب الحالية سيكون لها تأثير طويل الأمد على القدرات البشرية في غزة لعدة سنوات، فمن شأن وقف إطلاق النار على وجه السرعة واستمرار تدفق المساعدات الإنسانية أن يؤديا إلى انخفاض فوري ملموس في مستوى الحرمان الذي تعاني منه مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية.

ومن الأهمية بمكان التعامل مع مرحلة ما بعد الحرب بنهج مختلف عن نهج التعامل مع عمليات التصعيد العسكري السابقة. ولا بدّ من التعلّم من أخطاء الماضي عند بذل الجهود لإعادة الإعمار وتحقيق التعافي في غزة بعد الحرب، فلا تقتصر هذه الجهود على تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الآنيّة الناجمة عن الحرب ومراحل التصعيد العسكري.

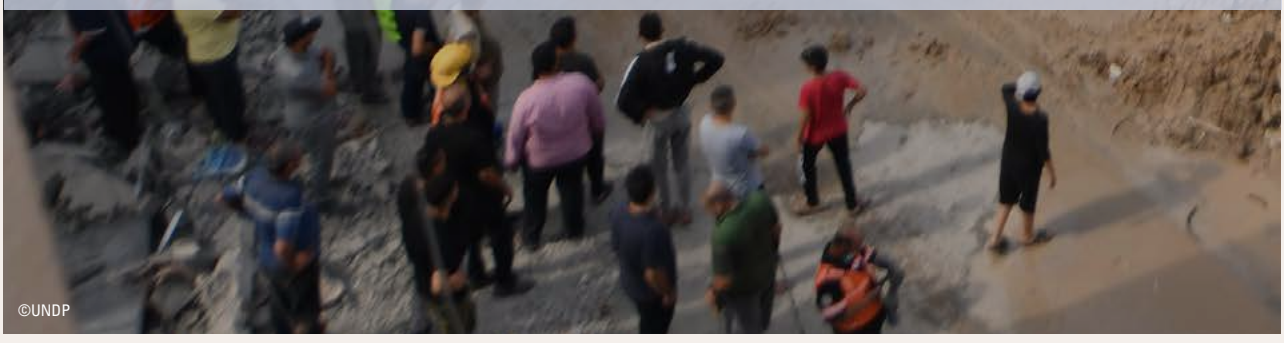

الحواشي

1. حسب الخط الدولي للفقر، البالغ 6.85 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية).
2. PCBS data on Unemployment (Quarter 2,2023); World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September 2022; Food Cluster Sector. Food Insecurity in Palestine, 2022؛ OCHA, Humanitarian Needs overview 2023.
3. تستند أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن أعداد القتلى والجرحى إلى بيانات وزارة الصحة في غزة، بينما تستند الأرقام المتعلقة بالأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية إلى بيانات وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية.
4. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 28، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
5. المرجع نفسه.
6. وفقاً للتقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، قتل ما مجموعه 2,985 طفلاً وطفلة في 24 دولة في عام 2022. وبلغت حصيلة القتلى من الأطفال 2,515 طفلاً وطفلة في عام 2021 و2,674 في عام 2020 في 22 بلداً.
7. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 28، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
8. المرجع نفسه.
9. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "غزة: المهجرون داخليا"، 11 نيسان/أبريل 2016.
10. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 28، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
11. المرجع نفسه.
12. المرجع نفسه.
13. OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel-reported impact, Day 24", 30 October 2023.
14. دولة فلسطين، وزارة الصحة، "بيان صحفي"، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023. OCHA, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel-reported impact, Day 24".
15. الأونروا، تقرير الأونروا رقم 6 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023.
16. دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية حول أثر حرب الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023.
17. UN News, "Humanitarians call for urgent aid access to Gaza", 12 October 2023.
18. وفقاً للتقييم الصحي الأولي الذي أجراه الفريق الطبي المتنقل التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، يعاني أكثر من 37,000 نازح داخلياً من أمراض غير سارية تتطلب عناية طبية. تقرير الأونروا رقم 13 عن الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية (التي تشمل القدس الشرقية).
19. State of Palestine, Central Bureau of Statistics, "Press release highlighting that the children and women of Gaza Strip face an unprecedented humanitarian disaster", 24 October 2023.
20. OCHA, Hostilities in the Gaza Strip and Israel, Reported Impact, Day 28, 3 November 2023.
21. The United Nations Children's Fund (UNICEF), Humanitarian Situation Report, No. 3 (20 to 26 October 2023)؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 14، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023.
22. الباروميتر العربي، الدورة الخامسة، 2018-2019.
23. Palestinian NGOs Network, "The reality of persons with disabilities in the Gaza Strip during Corona pandemic" Factsheet (30 September 2020).
24. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 28، 03 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
25. المرجع نفسه.
26. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 21، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.
27. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 28، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
28. Washington Post, Tracking damage within the Gaza Strip through maps, 1 November 2023.
29. يتولى إجراء تقييم يونوسات الشامل للأضرار خبراء بشريون، وقد يتطلب إجراء تحليل مستفيض وقتاً إضافياً. ونتيجة لذلك، فإن أحدث التقييمات لشمال غزة ومدينة غزة وخان يونس تعود إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبالنسبة لدير البلح ورفح، فأحدث التقييمات مؤرخة 21 و28 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على التوالي. ومن الممكن أن يكون قد وقع المزيد من الضرر منذ تلك التواريخ.
30. UNOSTAT, Nighttime Light Analysis Gaza Strip, Occupied Palestinian Territory, 18 October 2023.
31. OCHA, Hostilities in the Gaza Strip and Israel - reported impact, Day 29, 4 November 2023.
32. Rachel Wilson, Mark Oliver and Alex Newman, "Gaza's limited water access, mapped", CNN, 18 October 2023.
33. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 29، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
34. Maram Humaid, A year on from war, Gaza frustrated at slow reconstruction, Al-Jazeera, 10 May 2022.

35. قدر معدل الفقر في عام 2020 بنسبة 61 في المائة. حسابات البنك الدولي، 10 أيار/مايو 2022. Economic Monitoring Report to Ad Hoc Liaison Committee.

36 For more on the technical notes, see M. H. Bchir and others, DIVA: A CGE model for the study of African diversification, 2006; and ESCWA and UNDP, A methodological note for assessing the socioeconomic impacts of the Gaza war, Technical document (available upon request).

37. استناداً إلى نتائج محاكاة نموذج الإسكوا للتوازن العام القابل للحوسبة، ووفقاً للبيانات المتاحة حتى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

38. OCHA, "Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA): Key Sectoral Findings – Gaza", July 2022.

39. وفقاً لموجز المستجدات رقم 2 عن رصد سوق غزة (WFP Palestine: Gaza Market Monitoring - Flash Update #2) الذي تناول المخزونات الإجمالية المقدّرة للقطاع من المواد الغذائية الرئيسية، فإنّ مخزونات دقيق القمح تكفي لحوالي 24 يوماً، والسكر لـ 19 يوماً، والبقول لـ 14 يوماً، والأرز لـ 13 يوماً، والزيت النباتي لسبعة أيام. ويبيّن التقرير أيضاً أن أكثر من 20 في المائة من المحلات التجارية التي تم الاتصال بها في غزة أبلغت عن ارتفاع في الأسعار في اليومين الأولين من التصعيد، مقابل 56 في المائة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

40. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 18، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

41. Abdel Hamid El Bilbeisi and others, "Households' food insecurity and their association with dietary intakes, nutrition-related knowledge, attitudes and practices among under-five children in Gaza Strip, Palestine", Frontiers in Public Health, vol. 10 (2022).

42. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 28، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

43. UN-Women, Facts and estimates: Women and girls during the conflict in Palestine, 2 November 2023.

44. دليل الفقر المتعدد الأبعاد هو دليل مركب يشمل الأبعاد غير النقدية للرفاه، مثل الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وهو نتاج نسبة عدد السكان (السكان الذين يعانون من الفقراء المتعدد الأبعاد) وشدة الحرمان (متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد).

45. صُمّم الدليل العربي المنقح للفقر المتعدد الأبعاد كأداة مرجعية إقليمية هدفها تحفيز الدول الأعضاء على إنتاج مقاييس وطنية خاصة بها تكون أكثر ملاءمة لعكس نوع الحرمان الاجتماعي والثقافي الذي يعاني منه السكان. وهو يشمل خمسة أبعاد: الصحة، والتعليم، والإسكان، والحصول على الخدمات، والأصول. ويحدَّد تصنيف الفقر المتعدد الأبعاد بدرجة حرمان تبلغ 20 في المائة. بعبارة أخرى، فإنّ الأسر المعيشية المحرومة من بُعد واحد على الأقل، أو من أكثر من خُمس جميع المؤشرات، تُعتبر ضحية للفقر المتعدد الأبعاد. ويتكون الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في دولة فلسطين من سبعة أبعاد مصمّمة خصيصاً لتلائم السياق الخاص للدولة. وتتألف ستة من هذه الأبعاد من عنصر الرفاه الاجتماعي، وتغطي 21 مؤشراً في التعليم، والصحة، والتشغيل، وظروف السكن والحصول على الخدمات، والسلامة واستخدام الأصول، والحرية الشخصية. أما البعد السابع، وهو الفقر النقدي، فيجسّد الرفاه الاقتصادي، باستخدام الخط الوطني للفقر. لمزيد من المعلومات، انظر: التنبّؤ الآني بالدليل الوطني للفقر المتعدّد الأبعاد في دولة فلسطين (2017-2022).

46. الإسكوا، الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة غير مسبوقة، E/ESCWA/CL6.GCP/2023/Policy brief.1 (تشرين الأول/أكتوبر 2023).

47. UNDP, Human Development Report Indicators, State of Palestine Profile (2022).

48. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني دورة (نيسان – حزيران، 2022).

49. UNDP 2021, RBAS Working Papers Series. Lives versus livelihoods: the Covid-19 pandemic and labour markets in Arab States.

50. استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2021 (في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

51. ILO, Impact of the Israel-Hamas conflict on the labour market and livelihoods in the occupied Palestinian territory, Brief No. 1; Reuters, Israel reopens Gaza crossings, lets Palestinians back to work after two weeks, 28 September 2023; Gisha, Israel refuses to reveal information about thousands of Gaza residents being held in Israeli detention facilities, 19 October 2023.

52 قدّرت مصادر مختلفة أن عدد العمال المطرودين إلى الضفة الغربية يتراوح بين 5000 و6000 عامل. أما العمال المحتجزون الذين أفرج عنهم مؤخرًا، فلم تكشف السلطات الإسرائيلية عن أي معلومات عنهم حتى الآن. "الآلاف من سكان غزة الذي مكثوا في إسرائيل بتصريح محتجزون في منشآت إسرائيلية"، 19 تشرين الأول/2023، موقع مسلك؛ Gisha, "Israeli cabinet decision to return Gaza workers to the Strip", 3 November 2023.

53. El Pais, Israel returns thousands of Palestinian workers to Gaza as bombing continues, 3 November 2023
اعتباراً من عام 2022، عمل 153,000 فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وحققوا دخلاً بلغ حوالي 3 مليارات دولار سنوياً، أي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وفقاً لتقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

54. ILO, Impact of the Israel-Hamas conflict on the labour market and livelihoods in the occupied Palestinian territory, Brief No. 1.

55. خلصت بعض الدراسات إلى أن التداعيات على الأجور كانت أكبر بكثير منها على التوظيف. على سبيل المثال، خلصت إحدى الدراسات إلى أنّ وجود مركز تفتيش على بُعد دقيقة واحدة من منطقة محلية ما يقلّل أجر سكانها بالساعة بـ5.2 نقطة مئوية، ويحد من احتمال توظيفهم بـ0.5 نقطة مئوية. انظر: Massimiliano Calì and Julia Oliver, "West Bank check-points damage economy, illustrate high cost of trade barriers", 18 July 2013.

56. ILO, Impact of the Israel-Hamas conflict on the labour market and livelihoods in the occupied Palestinian territory, Brief No. 1.

57. Hannes Mueller and Chanon Techasunthornwat, "Conflict and Poverty", World Bank Working paper 9455 (Washington, D.C., World Bank, 2020).

58. IMF, "West Bank and Gaza: Report to the ad hoc liaison committee" (8 September 2023).

59. Ziad Daoud, Galit Altstein and Bhargavi Sakthivel, "Wider War in Middle East could tip the world economy into recession", 13 October 2023.